

مجلس النواب يدين بشدة استمرار اعتداءات مليشيا الحوثي الإرهابية على السعودية



المتحدة. وأكد أن أمن واستقرار المملكة العربية السعودية الشقيقة جزء لا يتجزأ من أمن مملكة البحرين وأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ ومشيدا المجلس بكفاءة القوات المسلحة السعودية وجايزتها العالية في التصدي لهذه الاعتداءات الإرهابية وإحباطها. وأشار إلى تأييده دعوة مملكة البحرين لمجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات حازمة لوقف الاعتداءات الحوثية الإرهابية المتكررة التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية في المملكة العربية السعودية، ومحاسبة مرتكبيها وداعميها، وضمان تنفيذ قراراته ذات الصلة، ولا سيما القرارات 2216 (2015) و2722 (2024) و2817 (2026)؛ بما يساهم في حماية المدنيين، وضمان أمن الملاحة الجوية والبحرية

الشهيدين لاستمرار مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران اعتداءاتها الآتية على المنشآت المدنية والاقتصادية والحيوية في المملكة العربية السعودية الشقيقة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة، وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتهديداً لحياة المدنيين وللأمن والاستقرار الإقليميين. وجسد موقف مملكة البحرين الثابت في التضامن مع المملكة العربية السعودية الشقيقة، ودعمها التام لكل ما تتخذته من إجراءات لصون سيادتها وأمنها واستقرارها وحماية مواطنيها والمقيمين على أراضيها، وتأييدها لحقها الأصيل في الدفاع عن النفس وفقاً للمادة (51) من ميثاق الأمم

اقتراح مستعجل بوضع ضمانات لمساءلة الأطباء الزائرين عن الأخطاء الطبية

في الوقائع الطبية، وتحديد المسؤولية القانونية عن الضرر، وضمان حق المريض في المطالبة بالتعويض وجبر الضرر وفقاً للقانون. وأضافت المذكورة أن تحديد المسؤولية في مثل هذه الحالات لا يقتصر على الطبيب الزائر وحده، بل قد يمتد، بحسب ظروف كل حالة ونتائج التحقيق، إلى المنشأة الصحية المستضيفة أو غيرها من الأطراف المشاركة في تقديم الرعاية الطبية، الأمر الذي يستدعي التأكد من وضوح الالتزامات القانونية والمهنية لكل طرف، ومضى كفاية الإجراءات المعمول بها لضمان المساءلة وعدم تأثر حقوق المرضى بمغادرة الطبيب البلاد.

وافق مجلس النواب على تمرير اقتراح برغبة بصفة الاستعجال بشأن دراسة مدى كفاية التشريعات المنظمة لعمل الأطباء الزائرين في مملكة البحرين، ووضع الحلول والإجراءات اللازمة لضمان مساءلتهم عن الأخطاء الطبية وحماية سلامة المرضى وحقوقهم. وبينت المذكرة الإيضاحية أن أهمية هذا الموضوع تبرز في الحالات التي قد يتعرض فيها المريض لضرر نتيجة خطأ طبي أثناء إجراء عملية جراحية أو تلقي علاج على يد طبيب زائر، لا سيما إذا غادر الطبيب مملكة البحرين بعد انتهاء فترة عمله أو زيارته، الأمر الذي يثير تساؤلات بشأن آليات متابعة الشكاوى والتحقيق



السلوم رئيساً للمالية بالتزكية والمعرفي نائباً

رئيس المالية: «ضريبة الشركات» أمام النواب نوفمبر المقبل

الميزانية القادمة تتطلب مراعاة متطلبات المرحلة واحتياجات المواطنين

تأثير هذه الظروف يظهر في مختلف أنحاء العالم وينعكس بصورة كبيرة على الحياة المعيشية والإنفاق والمشاريع القائمة في الدول. وفيما يتعلق باستمرار المشاريع في ظل الظروف الراهنة، أكد السلوم أن اللجنة والحكومة شددتا على أن العمل المشترك مستمر رغم التحديات وأن المشاريع والخدمات لا تزال قائمة وتسير وفق ما هو مخطط لها. وأوضح أن الإيمان بأهمية هذا النوع من المشاريع، ولا سيما مشاريع البنية التحتية، يأتي من دورها في دعم الاقتصاد بصورة مباشرة، وفتح آفاق وفرص جديدة أمام مملكة البحرين. وفيما يتعلق بمدة الميزانية المقبلة، أكد أن إقرار الميزانية مدة سنتين يُعد الخيار الأفضل للجميع، إذ تمنح هذه المدة الوقت المناسب للنظر في الميزانية، وتتيح للمجلس أخذ الوقت الكافي لدراساتها ومناقشتها، كما توفر للحكومة الوقت اللازم للاستفادة من الاعتمادات المالية المخصصة للمشاريع، التي تنتهي خلال 24 شهراً من تاريخ إقرار الميزانية.

اجتماعات الصنف خطة لإنجاز القانون قبل نهاية شهر نوفمبر بحيث يكون جاهزاً للعرض على المجلس إذا تم التوصل إلى التوافق المطلوبة، موضحاً أن هذا القانون سيكون له أثر إيجابي نظراً إلى كونه يمثل رافداً من روافد إيرادات الميزانية العامة للدولة. وفيما يتعلق بالميزانية المقبلة، أكد السلوم أنها تأتي في ظروف استثنائية، مؤكداً أن المطلوب اليوم هو التعامل مع الميزانية بما يضمن مراعاة المتطلبات اللازمة لإقرارها، إلى جانب الرغبات والاحتياجات التي يتطلع إليها المواطن البحريني وتطلعات النواب. وأضاف أن هناك تحديات أكبر في المرحلة الحالية إلا أن هذه الظروف ترتبط بمتغيرات قد تنعكس على الميزانية، موضحاً أنه في حال عودة الأوضاع إلى طبيعتها بصورة أو بآخرى، فإن ذلك سينعكس على شكل الميزانية وطريقة إعدادها. وأكد أن الجميع يتحمل مسؤولية التعامل مع هذه الظروف الاستثنائية التي لا تمر بها البحرين وحدها، بل تشمل المنطقة بأكملها، لافتاً إلى أن

فاز النائب أحمد السلوم برئاسة مالية النواب بالتزكية في انتخابات اللجنة التي جرت أمس على هامش جلسة مجلس النواب، وفاز النائب محمد المعرفي بمنصب نائب الرئيس، وذلك بعد أن صوت المجلس بالموافقة على تشكيل اللجنة من دون أي تغيير. وأكد السلوم، في تصريحات صحفية عقب فوزه برئاسة المالية، أن اللجنة لديها العديد من الملفات المهمة التي تعمل عليها خلال المرحلة القادمة في ظل الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم وما نمر به من تحديات اقتصادية كبيرة. وأضاف أن أبرز الملفات التي تعمل اللجنة عليها حالياً هو الانتهاء من إعداد تقرير مشروع قانون ضريبة الشركات، موضحاً أنه تم أخذ آراء جميع الجهات ذات العلاقة، كما أن اللجنة تواصلت مع غرفة تجارة وصناعة البحرين، والبنوك، والجمعيات الاقتصادية، والجمعيات المالية، سواء المرتبطة بالاستثمارات المحلية أو الخارجية، وطلبت منها تقديم آرائها بشأن القانون. وبين أن اللجنة كانت قد وضعت خلال

الأحمد يؤيد تعديل الشورى على مشروع قانون المستشفيات الخاصة



وافق مجلس النواب على طلب لجنة الخدمات بسحب تقريرها بشأن مشروع قانون تعديل قانون المؤسسات الصحية الخاصة، حتى يحضر مسؤولون من وزارتي العمل والصحة لمناقشة التقرير. ويهدف مشروع القانون إلى رفع نسبة بحرنة الطواقم الطبية والفنية والتمريضية في المؤسسات الصحية الخاصة، بحيث لا تقل عن 50%، ومنح الأولوية في التوظيف للبحريين، حيث تمسكت لجنة الخدمات بقرار مجلس النواب بالموافقة على مشروع القانون، بعد أن رفض مجلس الشورى تحديد نسبة 50% للبحرنة في المؤسسات الصحية الخاصة، مقترحاً أن يحدد المجلس الأعلى للصحة معايير ومتطلبات توظيف مزاوولي المهن الصحية، على أن تكفل منح الأولوية في التوظيف للبحريين. بدوره طالب النائب محمد الأحمد، بصفته صاحب هذا المقترح بقانون، من لجنة الخدمات بالموافقة على تعديل مجلس الشورى حتى يتم تمرير مشروع القانون وعدم تعطيله، موضحاً أنه عندما تقدم بهذا المقترح كان هدفه القاء حجر في المياه الراكدة، بشأن توظيف البحرين في القطاع الصحي في القطاع الخاص باعتباره قطاعاً واعداً ومتنامياً، مضيفاً أن التمسك بقرار النواب بالمخالفة لقرار الشورى سيؤدي إلى تجميد مشروع القانون وعدم استفادة البحرينيين الباحثين عن عمل من أي شيء.



أكدوا استمرار بعض المؤقتين في العمل أكثر من 10 أعوام

تمسك نيابي بضرورة تثبيت البحرينيين بعقود مؤقتة في الجهات الحكومية

وتكوين الأسرة. من جانبه، أكد النائب أحمد السلوم أن رواتب الموظفين المؤقتين تصرف بالفعل من المخصصات المدرجة في الميزانية العامة، وبالتالي فإن تحويلهم إلى موظفين دائمين لا يستلزم بالضرورة توفير مخصصات مالية جديدة، وإنما قد يتطلب نقل المبالغ من بنود التدريب أو العقود المؤقتة إلى الباب الأول المخصص للوظائف العامة. وطالب السلوم بتوفير إحصاءات دقيقة عن أعداد الموظفين البحرينيين العاملين بعقود مؤقتة في الوزارات والجهات الحكومية، وإجمالي تكلفتهم السنوية، للاستفادة من هذه البيانات خلال مناقشات الميزانيات المقبلة، وتحديد المخصصات اللازمة لمعالجة أوضاعهم الوظيفية بصورة واضحة.

مؤقتة، في حين لا يزال آخرون في الجهات الحكومية نفسها أو غيرها ينتظرون معالجة أوضاعهم الوظيفية. وفي السياق ذاته، أكدت النائب زينب عبدالأمير أن المطالبة بتثبيت الموظفين البحرينيين المؤقتين لا تعني استحداث وظائف حكومية جديدة، وإنما تتعلق بوظائف قائمة بالفعل، يؤدي شغلها أعمالهم بصورة مستمرة ويتقاضون رواتبهم من الميزانية العامة. من جهته، أكد النائب حسن إبراهيم أن تداعيات العقود المؤقتة لا تقتصر على الجانب الوظيفي، وإنما تمتد إلى الحياة الاجتماعية والمعيشية للموظف البحريني، بما في ذلك الصعوبات التي قد يواجهها في الحصول على التمويل المصرفي، فضلاً عن تأثير عدم الاستقرار الوظيفي على قرارات الزواج

العاملون بعقود مؤقتة، مشيرة إلى أن استمرار الموظف في وظيفة غير دائمة يتركه معلقاً بشأن مستقبله الوظيفي، وينعكس سلباً على استقراره النفسي والمعيشي. بدوره انتقد النائب خالد بوعلق القول بأن تنفيذ مشروع القانون سيؤدي إلى الإخلال بالميزانية العامة، متسائلاً عن الأثر المالي لتطبيق برنامج التقاعد الاختياري ثم إعادة بعض المتقاعدين للعمل مجدداً بصفة مستشارين، وما إذا كان ذلك لا يترتب عليه تأثير على الميزانية، مشيراً إلى وجود موظفين بحرينيين يعملون بعقود مؤقتة منذ فترات تصل إلى 15 عاماً من دون تثبيت، رغم استمرارهم في أداء مهامهم الوظيفية، لافتاً إلى أن بعض الوزارات قامت بتثبيت موظفين بحرينيين كانوا يعملون بعقود

أن يمثل عبئاً إضافياً على الميزانية العامة للدولة، باعتبار أن هؤلاء الموظفين يتقاضون رواتبهم بالفعل من المخصصات المالية المعتمدة، مؤكداً أن الاستقرار الوظيفي ينعكس بصورة مباشرة على الأداء والإنتاجية والأوضاع المعيشية والاجتماعية للأسر البحرينية. وأكد النائب د. علي النعيمي أن التثبيت الدائم للموظفين البحرينيين يجب أن يكون هو الأساس في الجهات الحكومية، معتبراً أن استناد الحكومة إلى تأثير تثبيت الموظفين المؤقتين على الميزانية العامة يشير إلى وجود أعداد كبيرة من العاملين بعقود مؤقتة في القطاع الحكومي. من جانبها، أكدت النائب إيمان شويطر ضرورة إنهاء حالة عدم الاستقرار التي يعيشها البحرينيون

تغطية: وليد دياب وياسمين العقيديات تصوير – عبدالأمير السلطنة

تمسك عدد من النواب بضرورة تثبيت الموظفين البحرينيين العاملين بعقود مؤقتة في الوزارات والجهات الحكومية، مؤكداً أن استمرار بعض الموظفين في العمل سنوات طويلة من دون الحصول على الاستقرار الوظيفي يتطلب معالجة أوضاعهم وتحويل عقودهم إلى وظائف دائمة، خاصة أن بعضهم أمضى أكثر من 10 أعوام بعقود مؤقتة. أكدوا خلال جلسة مجلس النواب أمس أثناء مناقشة مشروع قانون بتعديل قانون الخدمة المدنية، أن تثبيت الموظفين المؤقتين لا ينبغي